الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/401
S/1996/782
25 September 1996

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

البند ٨١ من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الموجهة لسيادتكم.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ضمن البند ٨١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

../.. 270996 270996 96-25282

9625282

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة من
وزير خارجية جمهورية العراق الى الأمين العام

أود أن أشير الى رسائلي السابقة التي سجلت لكم فيها جزءا يسيرا من المحاولات الأمريكية التي تهدف الى التدخل في شؤون العراق الداخلية وزعزعة أمنه واستقراره وتقويض وحدته الوطنية.

١ - في رسالتي في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (الوثيقة S/1995/354) أبلغتكم بما تناقلته وكالات الأنباء العالمية نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن تخصيص وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لمبلغ ١٥ مليون دولار لتمويل عملياتها ضد العراق وتجنيد عناصر من العملاء خارج العراق لهذه العمليات.

٢ - وفي رسالتي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ (الوثيقة S/1995/752) أبلغتكم بتصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في المؤتمر الصحفي اليومي في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ الذي أكد فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل جهودها من أجل تغيير النظام السياسي في العراق وأن الولايات المتحدة الأمريكية "ستواصل الضغط على الحكومة العراقية الى أن تحل حكومة موالية لأمريكا محلها".

٣ - وفي رسالتي في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (الوثيقة S/1996/229) أبلغتكم بالمقال الذي نشرته صحيفة الاندبيندنت البريطانية في عددها الصادر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ والذي يتضمن تصريحات أحد عملاء المخابرات المركزية الأمريكية الذي اعترف بقيامه بتدبير تفجيرات بسيارات مفخخة في مدينتي بغداد وصلاح الدين وفي مناطق أخرى من العراق وبتعليمات مباشرة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

٤ - وفي رسالتي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (الوثيقة S/1996/739) نقلت لكم تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والتي أكد فيها قائلا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل كل ما في وسعها من أجل مساعدة الذين عملوا معنا في العراق على الفرار من هذا البلد". وأضاف: "أننا نعمل كل شيء من أجل أن نساعد أي شخص يحتاج لأن يكون خارج العراق". كما عبّر الرئيس الأمريكي صراحة عن تدخل بلاده في شؤون العراق الداخلية إذ أكد قائلا: "إن

إمكانياتنا في السيطرة على الأحداث الداخلية في العراق محددة ولكننا قمنا بما اعتقده مهما عندما وجدنا أن ما قام به يخرق قرارات الأمم المتحدة ويقمع شعبه، عندما قام بهجوم عسكري على أربيل. إن ما قمنا به هو توسيع منطقة الحظر الجوي وتقويتها وضرب الدفاعات الجوية. وهذا يعني بأن عليه أن يدفع كل يوم ثمن قدرته على المناورة في داخل بلاده وتهديد جيرانه، وعملنا ما كنا نعتقده بأنه العمل الملائم هناك".

هذا بالإضافة الى ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ من تصريحات لوزير الدفاع الأمريكي وليم بيري في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ في الكلمة التي ألقاها أمام معهد سياسة الشرق الأدنى والتي قال فيها "أعتقد أن هناك ما يمكننا نحن والأردن ودول أخرى في المنطقة أن نفعله لتسريع سقوط النظام العراق الحالي".

صاحب السيادة

توضح لكم هذه الوقائع مدى إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على المضي في سياساتها العدائية المعلنة ضد شعب العراق وحكومته الوطنية، هذه السياسات التي تجسدت بالإضافة الى الأعمال العسكرية الفعلية والتهديدات المستمرة بضرب العراق وتدمير منشآته الوطنية، في استمرار التدخل في الشؤون الداخلية للعراق من أجل زعزعة أمنه واستقراره والنيل من سيادته وتقويض وحدته الوطنية.

ويعبر العديد من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وفي مناسبات مختلفة عن مواقفهم العدائية إزاء العراق. ويعترفون صراحة بتخصيص الأموال وتجنيد العملاء وتقديم المساعدات اللوجستية والفنية لمن يسمون أنفسهم بالمعارضة، لمساعدتهم على الإطاحة بنظام الحكم الوطني في العراق.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة التي شهدها شمال العراق، مدى تورط الولايات المتحدة الأمريكية وضلوعها بشكل مباشر في عمليات تحضر لها وتقودها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضد العراق بالتدخل السافر والضغط على مواطنين عراقيين وتجنيدهم من أجل التمرد على حكومتهم وعدم الحوار معها لحل مشكلة داخلية بالوسائل السلمية وكل هذا جعل الرئيس كلنتون يعترف في (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦) بالمأزق الذي وقع فيه عملاء أمريكا في شمال العراق بفضل تلاحم القوى الوطنية لشعب العراق بعربه وأكراده خلف قيادتهم الوطنية للدفاع عن سيادة العراق واستقلاله والتصدي لكل المحاولات الخارجية في التدخل في شؤون العراق الداخلية وضرب وحدته الوطنية.

وفي الفترة الأخيرة تناولت كبريات الصحف البريطانية في مقالات متعددة لها أخبار التدخل الأمريكي السافر في شؤون العراق الداخلية وقيام وكالة المخابرات المركزية بتوظيف العديد من العناصر داخل وخارج العراق للقيام بعمليات سرية ضد الحكومة الوطنية للعراق وأورد لكم جزءا من هذه المقالات:

١ - أشارت صحيفة الغارديان البريطانية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في مقال لها بعنون (هجوم صدام على أربيل أفشل عملية تمولها المخابرات الأمريكية) بقلم جيفري سميث "الى أن سيطرة الجيش العراقي على أربيل أفشلت عملية سرية مولتها المخابرات المركزية الأمريكية منذ مدة طويلة من أجل زعزعة استقرار حكومة بغداد".

٢ - كما كتبت صحيفة الغارديان البريطانية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في مقال لها بعنوان: (العرب الهاربون مخذولون ويخشون على حياتهم) ما يلي: "لقد اندفع الرئيس صدام الى داخل منطقة الأكراد المحمية السابقة وحطم العملية التي تمولها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وقد هرب حفنة من ضباط المخابرات الأمريكية، كانوا متمركزين في أربيل".

٣ - أما صحيفة ديلي تلغراف البريطانية فقد ذكرت في مقال لها بعنوان (هجوم ينهي مؤامرة لوكالة المخابرات المركزية لإزاحة صدام من السلطة) في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأن "واشنطن كانت تدعم المجموعة المنشقة المعروفة باسم المؤتمر الوطني العراقي منذ عام ١٩٩٢، وذلك كوسيلة لتوحيد الأكراد ومجموعات عراقية أخرى في شمال العراق باعتبارها بديلا لنظام صدام. وقد تم صرف عشرات الملايين من الدولارات على محاولة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية تهدف الى إنشاء قوة متماسكة. وعلى الرغم من خيبة الأمل التي أعلنها الوكلاء في العراق فقد وسع الرئيس كلنتون هذه العملية في كانون الثاني/يناير حيث وقّع أمرا تنفيذيا سريا يقضي بإرسال الأسلحة الى المنطقة، إضافة الى أجهزة مراقبة وهواتف مرتبطة بالأقمار الصناعية".

٤ - كما أوردت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية في مقال لها بعنوان (كلنتون يساعد عناصر وكالة المخابرات المركزية على الهرب من قوات صدام) في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تعليق مسؤول أمريكي كبير في واشنطن الذي وصف مهمة وكالة المخابرات المركزية الفاشلة بأنها كارثة إذ قال: "إن هذه إحدى أكبر النكسات التي أصيبت بها المخابرات الأمريكية".

كما أشارت الصحيفة إلى أن "جون دويج مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يمكن أن يجد نفسه في مشكلة إذا أنه، استنادا الى موظفي البيت الأبيض كان قد وعد شخصيا في أن جهد الإطاحة بصدام سوف ينجح خلال سنة". وأشارت الصحيفة الى ما قاله بعض المسؤولين الأمريكان من أن "الرئيس كلنتون يكره دائما العمليات السرية ولكنه اقتنع بأن هذه العملية لها فرصة جيدة في تقويض صدام".

إن التحشدات العسكرية الأمريكية البرية والجوية والبحرية الجارية حاليا على حدود العراق هو تهديد سافر بالعدوان ينطبق عليه تعريف العدوان كما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٣١٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

كما تجسد هذه التصرفات العدوانية الأمريكية ممارسة عملية لإرهاب الدولة المنظم الذي ترتكبه دولة كبرى ضد شعب العراق دون اكتراث بالعواقب الإنسانية والمادية التي تترتب على مثل هذه الأعمال اللاقانونية واللاشرعية.

بالإضافة الى ذلك فإن هذا السلوك الأمريكي هو عمل من أعمال الإكراه العسكري والسياسي الموجه ضد الاستقلال السياسي للعراق وسلامته الإقليمية إضافة الى أنه يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية لما تمثله من خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة وقواعد وأحكام القانون الدولي ولجميع الأعراف والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول وذلك كونها:

١ - تشكل تجاوزا صريحا لأحكام الفقرة (٢) من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بـ "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى لتعزيز السلم".

٢ - تشكل خرقا للفقرة (٤) من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي "بأن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الميثاق".

٣ - تشكل تجاوزا على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي ورد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الخاص بوجوب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقا للميثاق والذي يؤكد على أنه ليس لأية دولة أو أية مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى وبالتالي فإن التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل، أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكا للقانون الدولي.

صاحب السيادة

إن هذه الممارسات الأمريكية وما أعقبها من تعبئة عسكرية أمريكية واسعة دون الاكتراث بالاستنكار الواسع للرأي العام العالمي تشكل انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واحترام سيادة الدول وكرامة أبنائها الأمر الذي يستلزم من المنظمة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها في منع وقوع العدوان وتفادي الآثار الخطرة التي ستنجم

عنها والتي ستعمق من معاناة الشعب العراقي المريرة جراء إصرار الولايات المتحدة على الإبقاء على الحصار ضد شعب العراق.

إن حكومة العراق تطالب الأمم المتحدة بالعمل على وضع حد لجميع هذه الممارسات العدوانية التي تهدد سيادة العراق وسلامة أراضيه، وتُحمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الدولية الكاملة عن النتائج المترتبة عن هذه الأعمال غير الشرعية، بما فيها حق العراق الكامل في اتخاذ ما يراه مناسبا من أجل الدفاع عن حرمة وسيادة أراضيه وأمن شعبه.

أرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن وإدراجها ضمن وثائق البند ٨١ من جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

— — — — —